



جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم التاريخ

فقهاء الأحناف وأثرهم في المجتمع العراقي في العصر
العباسي الأول
(١٣٢ - ٢٣٢ هـ / ٧٥١ - ٨٤٦ م)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي

إعداد

الباحث / أحمد محمود عبد الجليل حسن

إشراف

الأستاذ الدكتور	الدكتور
فتحي عبد الفتاح أبو سيف	سند أحمد سند عبد الفتاح
أستاذ التاريخ الإسلامي	أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد
كلية الآداب - جامعة عين شمس	كلية الآداب - جامعة عين شمس

١٤٣٥ هـ / ٢٠١٣ م

جامعة عين شمس

كلية : الآداب

رسالة دكتوراه

اسم الطالب : أحمد محمود عبد الجليل حسن

عنوان الرسالة : فقهاء الأحناف واثريهم في المجتمع العراقي في العصر
العباسي الأول

(١٣٢ - ٢٣٢ هـ / ٧٥١ - ٨٤٦ م)

اسم الدرجة : دكتوراه

لجنة الاشراف

- | | |
|-------------|-----------|
| ١ - الاسم : | الوظيفة : |
| ٢ - الاسم : | الوظيفة : |
| ٣ - الاسم : | الوظيفة : |
| ٤ - الاسم : | الوظيفة : |

تاريخ البحث : / / ٢٠١٣

الدراسات العليا

اجيزت الرسالة

/ / ٢٠١٣

ختم الإجازة

/ / ٢٠١٣

موافقة مجلس الجامعة

/ / ٢٠١٣

موافقة مجلس الكلية

/ / ٢٠١٣

الفهرس

المقدمة :	٥ - ٩
دراسة لاهم المصادر والمراجع :	١٠ - ١٩
تمهيد : المذهب الحنفى وعوامل انتشاره	٢٠ - ٣٦
الفصل الأول : اوضاع العراق فى العصر العباسى الاول	٣٨ - ٧١
اولا : الحياة السياسية	٣٨ - ٥٢
ثانيا : الحياة الاقتصادية	٥٢ - ٥٦
ثالثا : الحياة الاجتماعية	٥٦ - ٦٣
رابعا : الحياة الفكرية	٦٣ - ٧١
الفصل الثانى : فقهاء الأحناف واثـرهم السياسى	٧٣ - ١٠٧
اولا : رايهم فى الخلافة	٧٣
ثانيا : موقف الامام أبو حنيفة من الحكم الأموي	٧٣ - ٧٩
ثالثا : موقف فقهاء الحنفية من الحكم العباسى	٧٩ - ٩٩
رابعا : الأحناف والعلاقات الدولية فى الاسلام	٩٩ - ١٠٦
خامسا : الاسرى	١٠٦ - ١٠٧
الفصل الثالث : فقهاء الأحناف واثـرهم الاجتماعى والاقتصاد	١٠٩ - ١٣٧
اولا : الأحناف وشرب الخمر	١٠٩ - ١١٠
ثانيا : الأحناف والغناء	١١٠ - ١١١
ثالثا : الأحناف ونظرتهم الى المسجونين	١١١ - ١١٥
رابعا : الأحناف وحل مشكلات الناس بالحيل الشرعية	١١٥ - ١١٨
خامسا : الأحناف ونظرتهم الى الرق	١١٨ - ١٢٠
سادسا : الأحناف ونظرتهم الى المرأة	١٢٠ - ١٢٣
سابعا : الاحناف وزواج المتعة	١٢٣ - ١٢٥
ثامنا : الأحناف والخلع	١٢٥ - ١٢٨
تاسعا : الأحناف والوقف - الحريات - احتكار الاقوات - حقوق	١٢٨ - ١٢٩
الجاء	١٢٨ - ١٢٩
عاشرا : دور الأحناف فى اصلاح موارد الدولة المالية فى الدولة الإسلامية	
فى العصر العباسى الاول	١٣٠ - ١٣٧
الفصل الرابع : فقهاء الأحناف واثـرهم الفقهى والمذهبى	١٣٩ - ١٩٧
اولا : التيسير فى المذهب الحنفى	١٣٩ - ١٤٤
ثانيا : الأحناف ومسألة الجبر والاختيار	١٤٤ - ١٤٦
ثالثا : الأحناف ومحنة خلق القرآن	١٤٦ - ١٦٢

١٦٦ — ١٦٢	رابعاً : الأحناف والزنادة
١٦٦	خامساً : الأحناف والدهرية
١٧٢ — ١٦٦	سادساً : الأحناف والشيعة
١٧٧ — ١٧٢	سابعاً : الأحناف والخوارج
١٨٢ — ١٧٧	ثامناً : الأحناف والمرجئة
١٨٧ — ١٨٢	تاسعاً : الأحناف والمعتزلة
١٩١ — ١٨٧	عاشراً : الأحناف وأهل الذمة
١٩٧ — ١٩٢	الخاتمة :
٢٣٢ — ١٩٨	المصادر والمراجع

الإهداء

إلى أمي التي آثرت أن تعيش من أجل وأجل أخي بعد أن رحل الوالد الحبيب إلى جوار ربه وأنا رضيع ، وتعبت في سبيل تربيته فضربت أروع المثل في التضحية والجهد في سبيل أبنائها ، وكانت بحق نعم الأم المجاهدة التي ظلت طوال حياتها تشقى لنستريح وتسهر لننام ... ولعلّي بهذا العمل المتواضع أكون قد أسديت إليها طرफاً من فضلها السابغ عليّ ، وهي التي كانت تتمنى أن أكون أحد طلبة العلم ، فأرجو أن أكون حققت بعض أمانيتها . والله أسأل أن يمد في عمرها ويوفقنا لخدمتها أمين .

المقدمة

بسم الله الذى بنعمته تتم الصالحات ، ونصلى ونسلم على خير خلق الله ، سيدنا محمد ﷺ ، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، ويسر لنا العمل كما علمتنا ، وأوزعنا شكر ما آتيتنا ، وانهج لنا سبيلا إليك ، وافتح بيننا وبينك بابا نفد منه عليك ، لك مقاليد السماوات والأرض وأنت على كل شيء قدير وبعد . فقد بدأت فكرة تأصيل تاريخ فقهاء المذهب الحنفي وأثرهم فى المجتمع العراقي فى العصر العباسي الأول تنمو وتزدهر فى ذهني يوماً بعد يوم ، وكان ذلك منذ فترة دراستي لدرجة الماجستير حيث تناولت موضوع " تدوين العلوم وتبويبها فى العصر العباسي الأول " (١) وكان من ضمن العلوم المدونة علم الفقه ، فجذبني إليه ، فتبلورت الفكرة فى ذهني ، واخترت المذهب الحنفي لميل الخلفاء العباسيين إلى فقهاءه فى العصر العباسي الأول ، وحتى يكون استكمالاً واستفادة لقرائي في هذا الموضوع - فترة دراسة الماجستير - .

زد على ذلك أنه - إلى حد علمي - لم تفرد دراسة لأثر المذهب الحنفي فى المجتمع العراقي فى العصر العباسي الأول حتى الآن على الرغم من أهمية الموضوع ، إلى جانب أن بحث مثل هذا يتيح للباحث فرصة الوقوف على الكثير من المصادر المختلفة للدراسات التاريخية مثل كتب الفقه ، مما يساعد على بناء الناحية العلمية لدى الباحث ، ويسر له معرفة المذاهب المختلفة ومظان وجود الآراء والأدلة والتحقيقات فى كثير من القضايا العلمية.

أما حظ الموضوع من الدراسات السابقة ، فكما أشرت لم تهتم دراسة بعينها بموضوع البحث ، ولكن تناثرت الأخبار هنا وهناك ، والتي اشتملت على آراء الأئمة الأحناف فيما تعرض له المجتمع فى العصر العباسي الأول ، من صراعات فكرية سياسية ودينية ومذهبية وغيرها .

أضف إلى ذلك ما يتمتع به الموضوع من أهمية من حيث تصويره للواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمع العراقي من خلال الشروح والمؤلفات الفقهية وفتاوى فقهاء الأحناف .

(١) أحمد محمود عبد الجليل ، تدوين العلوم وتبويبها فى العصر العباسي الأول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ م .

كما يعد هذا العمل حلقة من حلقات المشروع الفكري الذي تبناه المرحوم الأستاذ الدكتور أحمد رمضان أحمد والذي سعى من خلاله لتتبع أثر المذاهب الفقهية في أحوال المجتمعات الإسلامية في الشرق والغرب على حد سواء والتي بدأها بالإشراف على رسالة حملت عنوان " فقهاء المالكية وأثرهم في المجتمع الأندلسي إلى نهاية عصر الخلافة " للباحث الدكتور عزت قاسم أحمد عبد النبي.

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول مسبقة بمقدمة وتمهيد ومشفوعة بالنتائج وقائمة للمصادر والمراجع ، تناول **التمهيد** العوامل التي ساعدت على انتشار المذهب الحنفي . **الفصل الأول** منها حمل عنوان " أوضاع العراق في العصر العباسي الأول " شمل دراسة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، والمسائل التي شغلت الفكر الإسلامي في ذلك العصر ، وأثرها في فكر وفتاوى فقهاء الأحناف. **الفصل الثاني** " أثر فقهاء الأحناف السياسي " اشتمل على آرائهم في الخلافة والإمامة وعلاقتهم بالسلطة – أثرهم في تولي المناصب المهمة في الدولة كمنصب القضاء ، **الفصل الثالث** حمل عنوان " أثر فقهاء الأحناف الديني " عرضنا فيه لصلب المذهب الحنفي الذي يعتمد إلى التيسير في العبادات ، وكذلك من خصائصه الواقعية والوسطية ، وضربنا العديد من الأمثلة على ذلك ، عرضنا فيه مسائل عديدة ، وموقف الحنفية منها مثل : مسألة الجبر والاختيار، وعن تلك المحنة الشديدة التي تعرضت لها الدولة العباسية ألا وهي محنة خلق القرآن ، وموقف فقهاء الأحناف منها، أضف إلى ذلك موقف الأحناف من الزنادقة – الدهرية – الشيعة - الخوارج – المعتزلة . وجاء **الفصل الرابع** عن " أثر فقهاء الأحناف الاجتماعي والاقتصادي " عرضنا فيه للأحناف وحضارة السجون وموقفهم من الرق وسرعة حل مشكلات الناس بالحيل الشرعية ، وغيرها من المسائل مثل : مسألة شرب الخمر والغناء ، ثم أثر فقهاء الأحناف الاقتصادي ، والذي عرضنا فيه لأبي يوسف القاضي وكتابته القيم في إصلاح موارد الدولة ، وآراء كلٍّ من الإمام أبي حنيفة والإمام محمد الاقتصادية .

وواجهت الدراسة العديد من الإشكاليات منها : أنه قد وجدنا أخباراً تدل على أن تلاميذ الإمام أبي حنيفة (٨٠ هـ - ١٥٠ / ٦٩٩ م - ٧٦٩ م) كانوا يدونون فتاويه وكان هو يراجع ما دُون أحيانا ليقره أو ليغيره (١) .

(١) فقد جاء عن أبي عبد الله : كنت أقرأ عليه أقاويله ، وكان أبو يوسف القاضي أدخل فيه أيضاً أقاويله وكنت أجتهد ألا أذكر أبا يوسف بجنبه فزل لسانى يوماً وقلت بعد ذكر قوله يؤكد =

ومهما يكن من أمر فإننا سنأخذ فقه الإمام عن هؤلاء الأصحاب وليس لنا طريق غير ذلك ، ولكن يجب أن نلاحظ : أن ما ذكره الأصحاب لا يغنى عن أن يكتب أبو حنيفة فقهه بنفسه ذلك لأن كتابة الفقيه آراءه بنفسه تنقل إليك الفكرة كما انبعثت في خاطره مستقيمة مبينة اتجاهات نفسه، وأن تدوين الآراء بهذا الشكل يعطيها حيوية فتكون الفكرة حية والأفكار نيرة ، ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه ، ولكن يُعد ذلك من مزايا المذهب الحنفي ، ذلك أن مسائله دونت بعد أن مرت بمناقشات ومناظرات طويلة ، وأن هذه المسائل لا يمكن عزوها كلها إلى شخص بعينه ؛ لأنها صدرت عن جماعة كانوا يتشاورون ويتناقشون في ظل أستاذ حريص كل الحرص على أن تدوّن المسألة بعد أن يستقر الجميع على رأى فيها ، فقد كان الإمام إذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم وحاورهم وسألهم ، فيسمع ما عندهم من الأخبار والآثار ، ويقول ما عنده ويناظرهم شهراً أو أكثر حتى يستقر أحد الأقوال فيثبتته أبو يوسف القاضي (١١٣ - ١٨٢ هـ / ٧٣٢ - ٧٩٩ م) حتى أثبت الأصول على هذا المنهاج (١) .

أضف إلى ذلك أن أبا يوسف القاضي ومحمد بن الحسن (١٣٢ هـ - ١٨٩ هـ / ٧٥١ - ٨٠٦ م) ، وهما صاحبا أبي حنيفة قد خلفاه في نحو ثلث المذهب مما يدل على بُعدهم عن التقليد الذي صار - فيما بعد - صفة مميزة لمذهب الحنفية ، وإن كان موجوداً عند غيرهم كذلك (٢) ، ولم يكن ذلك خلاف ما قال به أبو حنيفة ، فقد قال أبو يوسف القاضي : " ما قلت قولاً خالفت فيه أبا حنيفة إلا قولاً قد كان قاله " ، وروى عن زُفر (١١٠ - ١٥٨ هـ / ٧٢٨ - ٧٧٥ م) أنه قال : " ما خالفت أبا حنيفة في شيء إلا قد قاله ثم رجع عنه " . فهذه إشارة إلى أنهم ما سلكوا طريق الخلاف ، بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد ورأى إتباعاً لما قاله أستاذهم أبو حنيفة (٣) ، أكد ذلك ما رُوى عن أصحاب أبي حنيفة كأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد

=ذلك أن الذين نسبوا إلى أبي حنيفة كتباً أو قالوا أنه دَوّن الفقه كان كلامهم على هذا الأساس، وهو أن تلاميذه دَوّنوا أقواله بإشراف منه وبمراجعته أحيانا انظر : **ابن البراز الكردي** ، مناقب الإمام الأعظم رضي الله عنه ، ط . ١ ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٣١ هـ ، ج ١ ، ص ١٢٥ .

(١) **جامع مسانيد الإمام الأعظم** ، ج ١ ، ط . الهند ، ص ٣٣ : **الشعراني** ، الميزان ، ج ١ ، تحقيق وتعليق / عبد الرحمن عميرة ، ط . ١ ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م ، ص ١٥٠ ؛ **ابن البراز الكردي** ، مناقب الإمام الأعظم ، ج ١ ، ص ٥٠ .

(٢) **ابن عابدين** ، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، ج ١ ، ط . دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٠٠ م ، ص ٧٢ ؛ **محمد بن الحسن الشيباني** ، الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير لأبي الحسنات عبد الحى اللكنوى ، المقدمة ، ط . إدارة القران ، باكستان ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م ، ص ١١ .

(٣) **ابن عابدين** ، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(... - ٢٠٤ هـ / ... - ٨١٩ م) أنهم يقولون: " ما قلنا فى مسألة قولاً إلا هو روايتنا عن أبى حنيفة وأقسموا على ذلك " (١) .

كما أنه لم يُعرف لأبى حنيفة كتاباً مبوباً فى الفقه يجمع آراءه وفتاواه ، فقد كان تلاميذه يدونون آراءه ، وما نسب إليه من كتب هى فى العقيدة وما حولها (٢) فكانت كتب أبى يوسف القاضي ومحمد بن الحسن هى الناقلة لآرائه مع بقية أصحابه وآراء بعض العراقيين الذين عاصروه ، وللأسف الشديد أن هذه الكتب لم تذكر كل آراء أبى حنيفة إذ ثمة آراء له لم تدون فيها . فرأيه فى الإمامة لم نجده مدوناً بقلمه ولا بإملائه ولا برواية أحد من أصحابه مع أن حياته والأدوار التى مر بها والمحن التى نزلت به تنبئ عن رأى سياسى معين ، وهو ما احتاج إلى دراسة الأمر للوصول لتفسير مناسب لهذه المسألة .

زد على ذلك صعوبة ربط النازلة الفقهية بالواقع العملي ؛ بسبب قلة الشواهد التاريخية ، فقد حرّم الأحناف - على سبيل المثال - شرب الخمر والغناء فهل التزم الناس بقول الأحناف فى ذلك ؟ .

ومن المشكلات والصعاب أيضاً اعتماد الدراسة بالدرجة الأولى على كتب الفقه والمذاهب والفرق الإسلامية ، ومن ثم كان على الباحث أن يحيط قدر الاستطاعة بهذه المذاهب ، ليتفهم أصول كل مذهب وأسباب الخلاف بينها ، كى يتسنى له استجلاء الأثر الحقيقي لفقهاء المذهب الحنفى فى العراق بجانب غزارة الشروح والمختصرات الفقهية وكتب الطبقات والتناقض الشديد فى بعض القضايا وغموض بعضها الآخر . ولعل الصعوبة تتضح أكثر فأكثر إذا علمنا أن هذا الاتجاه وهو الاعتماد على كتب النوازل فى دراسة التاريخ والحضارة الإسلامية ، ما زال من الأمور الفردية المستحدثة التى لم تتضح بعد فى الجامعات المصرية ، وتوضع لها أسس فى دراستها .

(١) **الدمهري الحنبلي** ، إتحاف المهتدين بمناقب أئمة الدين ، مخطوطة ، المكتبة الأزهرية ، تحت رقم / ٣٥٧٣ / ٤٤٥٨ تاريخ ، ص ١١ : **الشعراني** ، الميزان ، ج ١ ، ص ٢٠٩ .

(٢) **من هذه الكتب** : "رسالة العالم والمتعلم" برواية أبى مقاتل السمرقندى ، " الفقه الأكبر" برواية حماد بن أبى حنيفة و برواية أبى مطيع البلخي ، و " رسالة إلى عثمان البتى " ، " الرد على القدريه " ، " الوصية " برواية أبى يوسف ، والذي عثر عليه العلماء منها رسائل صغيرة . انظر: **ابن النديم** ، الفهرست ، تحقيق / محمد أحمد أحمد ، ط . المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ب . ت ، ص ٢٨٥ ؛ **محمد أبو زهرة** ، أبو حنيفة حياته وعصره - آراؤه وفقهه ، ط . دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٧ م ، ص ١٦٦ ؛ **ناجي معروف** ، عروبة الإمام الأعظم ، ص ٥٤٣ ؛ **حسان حلاق** ، تاريخ الشعوب الإسلامية - ط . دار النهضة العربية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٠ م ، ص ١٦٢ ؛ **مصطفى جواد** ، أصول التاريخ والأدب ، مخطوطة لدى جواد مصطفى جواد ببغداد ، ج ٢٣ ، ص ٢٣ .

كما أن مظان هذا الموضوع ليست محصورة فى كتب الفقه ، وإنما تتجاوزها إلى العديد من الكتب مثل كتب الحديث والتاريخ والتفسير وغيرها؛ ذلك أن طبيعة البحث كانت تقتضى قراءة واسعة فى كثير من أمهات كتب المذهب .

كذلك فمن إشكاليات الدراسة أنه على الرغم أن الإمام زُفر بن الهذيل والإمام أبا يوسف القاضى والإمام محمد بن الحسن وغيرهم الكثير من تلاميذ الإمام أبى حنيفة قد تولوا منصب القضاء لهذه الدولة إلا أنه لم تصل إلينا المسائل الفقهية التى كانت تُعرض عليهم ، بسبب فقدان سجلات هذه القضايا ، والتى كانت بلا شك انعكاساً لمشاكلات المجتمع العراقى فى ذلك الوقت .

أما فيما يتعلق بالمنهج المتبع فهو " المنهج الوصفي " لتتبع جهود فقهاء الأحناف وآراءهم و فتاواهم السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى " المنهج النقدي التحليلي " قدر الإمكان لتحليل النصوص ذات الطبيعة الإشكالية ، والتى احتاجت إلى نقد وتمحيص، هذا وقد اعتمدت فى بحثي على المصادر الأصلية ما استطعت ، مع عدم إهمال المراجع الحديثة التى أفدت منها كثيراً ، ولم أكتف بالمصادر المطبوعة ، بل وثقت بعض المعلومات من مصادر المخطوطة أيضاً .

وبعدُ ، فإنني أحمد الله عز وجل ، الذى مكننى من إنهاء هذا العمل ، ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أهدى هذا العمل المتواضع إلى روح الأستاذ الدكتور/ أحمد رمضان أحمد - رحمه الله - وأدعو الله له بالرحمة والمغفرة، وأتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور/ فتحى أبو سيف - أستاذ التاريخ الإسلامى بالقسم - ، لما أولانى من رعاية وتوجيه حتى خرجت الرسالة على هذه الصورة ، وما كان بها من حُسن وجودة فمن توفيق الله ثم سديد توجيهات أستاذي ، وكذلك الدكتور/ سند أحمد عبد الفتاح - أستاذ التاريخ الإسلامى المساعد بالقسم - لجهده الكبير فى إتمام هذا العمل ، وخالص شكرى وتقديرى للدكتور/ محمد نصر - أستاذ التاريخ الإسلامى المساعد - ، الذى بذل جهداً كبيراً فى رَأب الصدع فى كثير من جوانب الرسالة خلال فترة إشرافه على الرسالة ، كما أتوجه بالشكر إلى الزميل العزيز الدكتور/ محمد فوزي مصري رحيل ، والى الزميل العزيز الدكتور/ عبد الباقي السيد عبد الهادي لجهدهما المشكور معى .

دراسة لأهم المصادر والمراجع :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على قائمة متنوعة من المصادر والمراجع، ما بين كتب الفقه، والتراجم والطبقات، التاريخ العام، الملل والنحل، النوازل، والفرق، واللغة، وغيرها، وقد تم ترتيبها حسب أهميتها للبحث.

أولاً : كتب الفقه :

وأول هذه المصادر كتاب (الخراج) الذي صنّفه الإمام أبو يوسف القاضى بناءً على رغبة الخليفة هارون الرشيد ، والكتاب في بابيه الفقهي ثروة فقهية – ربما- ليس لها مثيل في العصر الذي كتب فيه ، والكتاب عبارة عن خطة عمل لإصلاح الإدارة المالية في الدولة الإسلامية في العصر العباسي ، فقد قدّم أبو يوسف دراسة فقهية وتاريخية للنظم الإسلامية وسجلاً للسوابق التاريخية من فتاوى الصحابة وسيرة الخلفاء الراشدين، كذلك اهتمامه بإيراد الخلاف بينه وبين فقهاء المذهب، وبينهم وبين غيرهم من الفقهاء ، وبيّنه القائل بالحق في المذهب راجح اهتم أبو يوسف بمسائل الخلاف والوفاق بين العلماء، ففي إطار المذهب الحنفي يركز على الإتيان بالخلاف بينه وبين أبي حنيفة، فيذكر خلاف أبي حنيفة في مسائل كثيرة، فكان إذا ذكر رأي أبي حنيفة دعمه بالدليل وبَيّن وجه القياس أو الاستحسان، فاحتفل ببيان دليل شيخه أكثر من احتفاله ببيان دليله وفاء وحرصاً على أمانة العلم. والحق أن طريقة أبي يوسف في ذكر الخلاف هي الطريقة المثلى، ولو أنها اتبعت في كل ما نقل إلينا من فقه أبي حنيفة لوصل إلينا ذلك الفقه محملاً بدليله مبيناً بأصوله.. وقد أفاد منه الباحث حيث إن الكتاب يعد وثيقة تاريخية للفترة التي كتب فيها من العصر العباسي ، حيث صوّر الأحوال عندما تولى هارون الرشيد الخلافة ، إلى جانب إفادة الباحث في جزء مهم وهو الخاص بالتعرف على علاقة المسلمين بغيرهم من أهل الذمة من اليهود والنصارى .

ثم كتاب (اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) لأبي يوسف القاضى وهو رواية عن محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في المسائل التي خالف فيها الإمام أبو حنيفة القاضى ابن أبي ليلى ، وفي جملتها كان ينتصر لأبي حنيفة ، وقد تتلمذ لكليهما ، وقد أفاد أيضاً منه الباحث في بيان ما اتفق عليه الإمام مع تلامذته ، والمسائل التي خالف فيها الإمام أبو حنيفة ابن أبي ليلى ، وهي تظهر أنه ما كان للإمام أن يسكت عن أخطاء القضاة .

ويلى هذا الكتاب عدة كتب للإمام محمد بن الحسن الشيباني منها : كتاب **المبسوط** و **الزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسّير الصغير والسّير الكبير** . وهذه الكتب الستة تعرف عند الحنفية بظاهر الرواية ؛ لأنها رويت عن محمد بروايات الثقات فهي ثابتة عنه ، وقد جمع الإمام السرخسي كُتب ظاهر الرواية كلها فى مبسوطه ، وأول هذه الكتب كتاب (**الأصل**) والمعروف (**بالمبسوط**) للإمام محمد بن الحسن وهو أكبر ما وصل إلينا من كتب الإمام محمد ، فالكتاب صورة صادقة للفقّه العراقي وآثاره، وهو أول كتاب جامع لأبواب الفقّه كلها على منهج لم يسبق له ، وله فى المذهب الحنفى منزلة خاصة، فقد كان لا يبلّغ عالم عند قدماء الأحناف درجة الاجتهاد ما لم يحفظه ، وكان كل من ألف فى الفقّه الحنفى بعد الإمام محمد عالة على هذا الكتاب ، فهم يغترفون منه ويهتدون بمنهجه ، ولكنه خالٍ من التعليل الفقهي فى جملته، فطريقته فى الكتاب سرد الفروع على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف مع بيان رأيه فى المسائل ، وقد أفاد منه الباحث فى التعرف على عشرات الألوف من المسائل فى الحلال والحرام والتى حواها الكتاب والتى بينت أثر الأحناف ، فالكتاب يحتوى على جميع مسائل الفقّه بالتفصيل ، كما يدل عليه تسميته بالمبسوط .

(**كتاب السّير الصغير**) والكتاب يضع أسس العلاقات الدولية فى حال السلم والحرب ، وقد أفاد منه الباحث فى التعرف على مفهوم الجهاد وغايته لدى الأحناف وتحديد علاقة المسلمين بغيرهم من أهل الذمة وما يخصهم من أحكام ، وغيرها من الأمور التى تناولها الكتاب.

وكتاب (**السّير الكبير**) وهو من آخر ما كتب الإمام محمد بن الحسن، وفيه شرح أكثر وأوسع من السّير الصغير، ويدور موضوع الكتاب حول جميع الأصول المتعلقة بالحرب وعلاقتها بالمشرّكين وأحكامها. وقد اعتمد الشيباني فى ذلك كله على القرآن الكريم والأحاديث التى قيلت فى مغازي الرسول ﷺ على إثر حوادث معينة وقعت، وعلى الأحكام التى وقعت أثناء حروب المسلمين وفتوحهم ، كما أعمل القياس فى أحيان كثيرة، وجعل لذلك كله أحكاما جيدة. وقد تناولت عدة مصادر هذا الموضوع منها : كتاب (**المبسوط**) لشمس الدين السرخسي ، وكتاب (**تحفة الفقهاء**) للسمرقندى، وكتاب (**الأحكام السلطانية**) لأبى يعلى محمد بن الحسين الفراء ، ذلك لأن أصل السّير الصغير والكبير لم يصل إلينا ، وقد أفاد منها الباحث فى حديثه عن المعاهدات الدولية فى الإسلام.

ثم كتاب (الجامع الصغير) وهو تأليف الإمام محمد بطلب من أبي يوسف، ولأهمية الكتاب فقد كان الحنفية لا يقلدون أحد القضاء حتى يكون حافظاً له (١)، والجامع الصغير كله في الفروع ، وقد اشتمل على نحو ألف وخمسمائة واثنين وثلاثين مسألة ، والجامع الصغير كالجامع الكبير كلاهما خال من الاستدلال الفقهي، فليس فيه دليل من كتاب وسنة وليس فيه أوجه القياس مبينة مفصلة ، وقد أفاد منه الباحث في معرفة ما ذكره الأحناف في أبواب الفقه عامة من الصلاة ، الصوم ، الحج ، النكاح ، البيوع ، القضاء ، الصلح ، وغيرها ، وقد طُبِعَ مع شرح له للكنوى سمّاه (النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير) .

وكتاب (الحُجَّة على أهل المدينة) ، فإنه لما رحل الإمام محمد إلى المدينة لسماع الموطأ مكث في المدينة ثلاث سنين، ناظر خلالها علماء المدينة ، واحتج عليهم بحُجج حسان ، جمعها في كتاب سماه الحُجَّة ، وترجع أهمية الكتاب إلى أنه ثابت السند صادق الرواية ، وحسبنا أن نعلم أن الشافعي رواه ودونه في الأم ، أضف إلى ذلك أنه يصور لنا الاختلاف بين مدرستي العراق والحجاز ، وهو يشتمل على أبواب الطهارة ، الصلاة ، الصيام ، الزكاة ، الحج ، وغيرها من الأبواب ، والإمام محمد في الكتاب يذكر قول الإمام أبي حنيفة ثم يذكر قول أهل المدينة ثم يؤيد قول الإمام ويحتج له على أهل المدينة .

ثم كتاب (الاكتساب في الرزق المستطاب) أيضاً وأصل الكتاب لم يصل إلينا لكن ما وصل إلينا هو مختصره والمختصر هو محمد بن سماعة تلميذ الإمام محمد ، وللكتاب قيمة علمية تتصل بالحياة الاقتصادية أوثق الاتصال ، وتدل على أن علماءنا لم يتركوا جانباً من جوانب الحياة إلا وتحدثوا عنه وفق ما جاء في الكتاب والسنة ، وقد أفاد منه الباحث في معرفة أنواع المكاسب كما بيّنها الإمام والتي حصرها في أربعة : الإجارة والتجارة والزراعة والصناعة .

يلي ذلك كتاب (الآثار) ، وهو من تأليف شيخه أبي حنيفة ورواه محمد عنه وعُلّق عليه كما ذكر ذلك أبو الوفاء الأفعاني في مقدمته للكتاب ، والكتاب من كتب الفقه الشاملة التي تناولت الطهارة – الصلاة وغيرها من أمور الفقه ، وقد أفاد منه الباحث .

(١) محمد بن الحسن الشيباني ، الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير للكنوى ، ص ٣٢ .

يلى ذلك كتاب (**الحيل فى الفقه**) للخصّاف ، وهو مخطوط بيّن فيه مؤلفه الحيل فى مجالات البيع والشراء والضمانات والوكالة والشفعة والنكاح والخلع والزكاة والصلح والوصية ، والكتاب يكشف عن نوع الحيل الذى كان رائجاً بين أصحاب أبى حنيفة ، ويكشف عن طريقة المخارج التى كان يسلكها أبو حنيفة ، وتلقاها عنه تلاميذه ، فدراسة ما اشتمل عليه الكتاب تكشف عن منهج أبى حنيفة فى الحيل ، ونوعها ، أهى تحلل ما حرم ، أم تسهل ما كلف العبد ، أم هى بيان التوسعة فى الشريعة ، والاحتياط للحقوق فيها ، أم هى ذريعة لإهمال مقاصد الشارع بطواهر الأعمال ، وبعبارة أدق وأعم ، دراسة هذا الكتاب تكشف عن معنى الحيلة عند أبى حنيفة ومداها .

ثم كتاب (**شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**) للإمام أبى القاسم الطبرى اللالكائى ، والكتاب يعتبر مرجعاً مهماً فى معرفة عقائد علماء السلف ، فقد اشتمل على نصوص كثيرة من أقوال سلف الأمة فى الاعتقاد وتاريخ ظهور البدع فى العقائد ومنهج السلف فى محاربتها ، وقد أفاد الباحث فى التعرف على موقف الأحناف من الخوارج والشيعة والمعتزلة والقدرية والمرجئة وغيرها .

ثم كتاب (**رشحات الأقلام شرح كفاية الغلام على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان**) للنابلسي ، وهو كتاب مهم فى فقه الحنفية خاصة للمبتدئين لتحصيل الفقه .

ثم مخطوطة (**بعض المسائل التى تحل عند الحنفية وتحرم عند المالكية**) للسمعوني ، وترجع أهمية المخطوطة فى أنها تلقى الضوء على أن المذهب الحنفى ينجح إلى التيسير على الناس .

ثانياً : كتب التراجم والطبقات :

منها كتاب (**وفيات الأعيان**) لابن خلكان ، والذى يمتاز رغم إيجاز تراجمه ، بحاسة الحياد والموسوعية لدى مؤلفه ، بحيث يبدو أكثر موضوعية ، كما نلاحظ غياب الهاجس العقيدى التصنيفى والصراع المذهبى فيما كتب ، وكتاب (**تذكرة الحفاظ**) وكتاب (**سير أعلام النبلاء**) وكتاب (**ميزان الاعتدال**) للإمام الذهبى وكتاب (**لسان الميزان**) لابن حجر العسقلانى ، وهى من كتب التراجم التى اعتمد عليها الباحث فى تعريف كل الأعلام ، إلى جانب الكتاب القيم للإمام الذهبى وهو (**مناقب الإمام أبى**

حنيفة وصاحبيه أبى يوسف ومحمد بن الحسن) والذى تناول فيه حياة الأئمة الثلاثة من ذكر ترجمة لهم وذكر شيوخهم وعبادتهم وثناء العلماء عليهم ، ولكنه لم يذكر أى موقف سياسى لهم ، هذا ويؤخذ على الإمام الذهبى إغراقه فى تحسس المسائل الاعتقادية للمترجم لهم والدخول فى معارك ومناقشات مكانها علوم العقيدة والتوحيد ، وانشغاله بتصنيف صاحب الترجمة من حيث اقترابه وابتعاده عن السنة كما يعتنقها هو .

ومن أهم الكتب كذلك كتاب **(الانتقاء فى فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء)** لابن عبد البر جمع فيه فضائل الأئمة الثلاثة : مالك ، والشافعي ، وأبى حنيفة بدءاً بمولدهم ونسبهم وتلامذتهم وثناء العلماء عليهم وبعض من فتاواهم ، وذكر المحن التى تعرضوا لها، وخاصة الإمام أبى حنيفة ، وقد أفاد الباحث فى التعرف على موقفه السياسى من خلال ما تعرض له من محن .

يلى ذلك كتاب **(منازل الأئمة الأربعة)** للإمام السلماسى بيّن فيه اتفاق المعتقد عند الأئمة الأربعة ، وبيّن أن اعتقاد هؤلاء الأئمة وغيرهم هو ما نطق به الكتاب والسنة ، وما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان ، ثم يتحدث عن منازل الأئمة الأربعة فى إيجاز شديد عن نسبهم وعلمهم وثناء العلماء عليهم وأصحابهم دون ذكر لموقف سياسى من الخلافة الأموية والعباسية والأحداث التى مرت بها البلاد الإسلامية فى عصرهم.

يلى ذلك كتاب **(الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار)** للحنفى الحصكفى ، وكتاب **(الأنساب)** للسمعانى ، وهو من أهم الكتب فى ذلك الفن، جمع فيه عامة ما ظهر من النسب ، ولم يقتصر فى ذكر الرجل على أقل تعريف به بل يسوق له ترجمة مفيدة قد تطول فى كثير من المواضع.

كذلك اعتمد الباحث على كتب الطبقات المتخصصة فى التأريخ للحقّاق من الرواة والمحدثين ، ويؤخذ عليها الطابع المتخصص فى الجرح والتعديل والنظر فى حال الرواة من حيث الأمانة والحفظ . إضافة إلى الكتب التى تؤرخ لشخص واحد ، وهى كتب المناقب ومنها **(الدر المنظم فى مناقب الإمام الأعظم)** مخطوطة لنوح بن مصطفى الحنفى ، كتاب **(مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة رضي الله عنه وأكرم)** للموفق المكي وفى ذيله كتاب **(مناقب الإمام الأعظم رضي الله عنه)** لابن البزاز الكردرى الحنفى ، وكتاب **(الخيرات الحسان فى مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان)**